المياه في العراق بين العامل المناخي والموقع الجغرافي

م. حبيب فارس عبد الله*

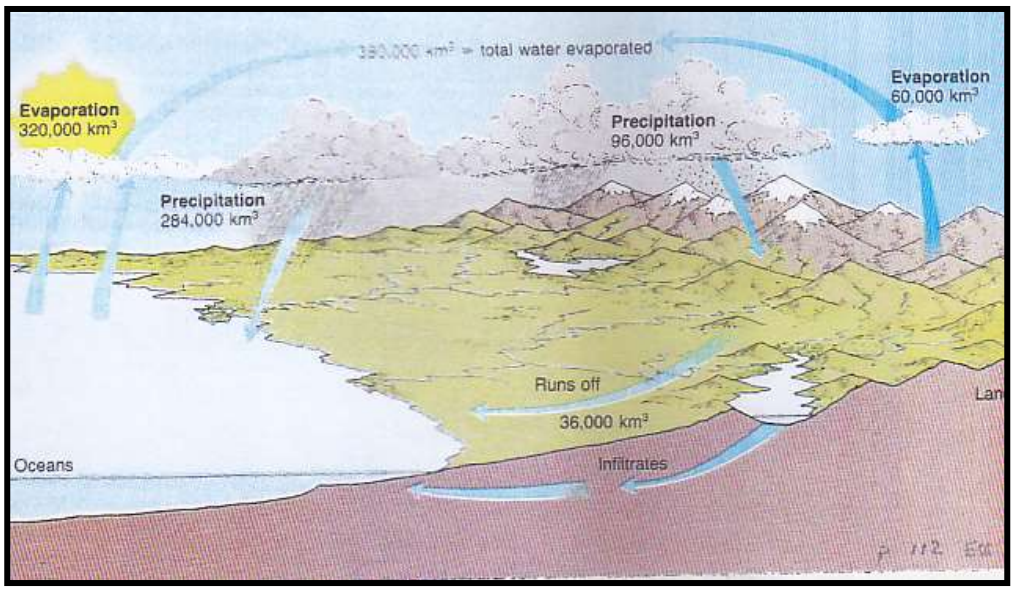

الملخص :

أصبحت مشكلة نقص المياه في نهري دجلة والفرات من المشاكل الخطيرة التي تهدد القطاعات الزراعية والصناعية وكذلك الاستخدام البشري في العراق بعرقلة النمو الاقتصادي فيه.

وتقف خلف هذه المشكلة الخطيرة عوامل متعددة منها وما هو متعلق بالعامل المناخي ، ومنها ما هو مرتبط بالموقع الجغرافي للعراق ، لكونه انهاره العراق الرئيسية وروافدها تنبع من اراضي الدول المجاورة التي اخذت ولأسباب مختلفة تطبق سياسات مائية ضاره بالعراق ، نتجت عنها صعوبات ومشاكل كبيرة تمس امن الاقتصاد العراقي وبسبب خطورة وجدية المشاكل المائية التي يعاني منها العراق فقد بات من الضروري قيام الحكومة العراقية بأتباع سياسات دبلوماسية واقتصادية ذكية وعقلانية ، باتجاه خلف علاقات جديدة مع تركيا تغلب مصالح العراق المائية عن اي اعتبار اخر.

* كلية المأمون الجامعة .

Abstract

The water in Iraq between the climatical factor and Geographical Position

The shortage of water in Iraqi rivers became very serious problem threating the life in Iraq in agricultural , Industrial and social Fields " There are many Factors behind this Problem some of which associated with Climatical factor another related to the Geographical position of Iraq, because The Iraqi main rivers " Tigris and Eupharts and their tributaries flow from Turkish and Iranian Lands . so for differenterent reason , these two countries especially Turky started to apply harmfull water Policy that resulted difficult Situation on Iraqi water security.

Becaus of the Serious Iraqi water situation , the Iraqi government has to show a rational and clever diplomatic policy in order to creat a new relation with Turky amide to grantee Iraq needs of water,That put in a priority Iraqi interests in water above ouy of her factor.

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية (الطبيعية) وخاصة الموقع الجغرافي ، دوراً مهماً ومؤثراً في مايعانيه العراق من ازمة في المياه ، وليس العراق حسب ، بل منطقة الشرق الاو سط عموماً، وخاصة تلك التي يماثل موقعها الموقع الجغرافي العراقي . هذا الموقع الذي طبع الظروف المناخية بسمة المناخ القاري الجاف ، مع ارتفاع درجات حرارة الصيف الطويل بسبب بعد العراق عن تأثيرات البحار والمحيطات ، الامر الذي ترتب على هذا الموقع ان يكون من بين اكثر البلدان تأثراً بالتغيرات المناخية على كوكب الارض.

ان المستقبل يؤشر علامات الخطر في ظل عدم جدية المجتمع الدولي في التوصل الى اتخاذ اجراءات ملزمة تساعد على استعادة كوكب الارض نضارته.

ان ازمة المياه في العراق وليدة عاملين مهمين الاول طبيعي ذو بعد عالمي مرتبط بالتغيرات المناخية على كوكب الارض ، هذا العامل الذي بات يشكل العراق بموقعه الفلكي، من بين اكثر البلدان تعرضاً للأثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري، وبالتالي زيادة حدة التصحر، وتداعيات هذه الظاهرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

اما العامل الطبيعي الثاني ، الذي لعب دوره في ازمة المياه في العراق ، فهو موقع الجوار الجغرافي للعراق ، سيما ما يتعلق بوقوع منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما في دول الجوار (تركيا ، ايران) هذا الموقع هو الاخر بات يشكل عامل وهن وضعف واضح يكلف العراق ثمناً باهظاً في سيادته وحياة شعبه نتيجة السياسات المائية التركية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاحكام والقواعد والقوانين الدولية التي تتحكم بموضوع المياه .

مما تقدم ، يتضح ان موقع العراق الجغرافي وتداعياته على مناخه وعلى ازمة المياه فيه، بات يحتم على صانع القرار السياسي في العراق ضرورة تخطيط اتجاهات سياسات العراق الخارجية الاقليمية والدولية ، بما يقلل من اثار التغيرات المناخية على العراق ، وكذلك السعي لايجاد السبل الكفيلة لمعالجة مشاكل المياه مع الجارة تركيا بالطرق والوسائل السلمية ، بما يؤثر في تعديل اتجاهات السياسات

المائية التركية ازاء العراق ، وبما يضمن مصالح العراق الإستراتيجية وحقوقه المكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات ، وفي إطار من الاحترام المتبادل، والحرص على مبدأ حسن الجوار،وبالشكل الذي لا يخل بنمط العلاقات الدولية السائدة في العالم.

المبحث الاول : دور العوامل الطبيعية في مشكلة المياه في العراق

ان الموقع الجغرافي للعراق بأشكاله المختلفة سواء موقعه الفلكي ام موقعه بالنسبة للبحار والمحيطات ، أو موقعه بالنسبة للدول المجاورة ، رتب على العراق مشاكل مائية بعضها مرتبط بالشكلين الاول والثاني والبعض الاخر مرتبط بالشكل الثالث الخارطة رقم (1) توضح ذلك ان هذا الموقع بهذه السمات وهذه الظروف ، رتب عليه ان يكون من بين اكثر البلدان تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري ، تلك الظاهرة التي تعود بداية نشوؤها الى ايام قيام الثورة الصناعية في انكلترا وانتشارها فيما بعد الى كل قارات العالم .وفي الخمسينيات من القرن الماضي ادرك العالم مخاطر هذه الظاهرة ، والتي كانت القارة الافريقية نموذجاً سلبياً لتأثير هذه الظاهرة على الحياة فيها ومنذ ذلك التاريخ اشرت المنظمات الدولية اتجاهات اتساع هذه الظاهرة ، لتشمل مساحات واسعة من العالم في الاقاليم المدارية الجافة وشبة الجافة ويمكن ايجاز ابرز العوامل الطبيعية التي ساهمت في ازمة المياه وعدم كفايتها في العراق الى عاملين طبيعيين الاول مناخي والثاني يرتبط بموقع العراق الجغرافي ، خاصة مايتعلق بوجود منابع نهري دجلة والفرات وروافدها في دول الجوار الجغرافي.

خارطة رقم (1)

المصدر : www.google.com

1. العامل المناخي

نظراً لوقوع العراق بين خطي عرض 6 $^{5}29$ – 27 $^{5}37$ شمالا[1] وكذلك بعده عن تاثير البحار والمحيطات (لاحظ الخارطة رقم(2)) رتب عليه ظروفاً مناخية قارية ، ومما زاد من قساوة الظروف المناخية ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة كوكب الارض عن معدلاته 15 درجة مئوية ، الأمر الذي أصبح فيه الغلاف الغازي لكوكب الارض شبيهاً بالبيت الزجاجي، بسبب زيادة نسبة الغازات الدفيئة او غازات الندرة سيما غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الغلاف الغازي للأرض، مما حال دون وجود طبقة باردة تعمل على تكاثف بخار الماء في الجو لتكوين الامطار .

خارطة رقم (2)

الموارد المائية في تركيا

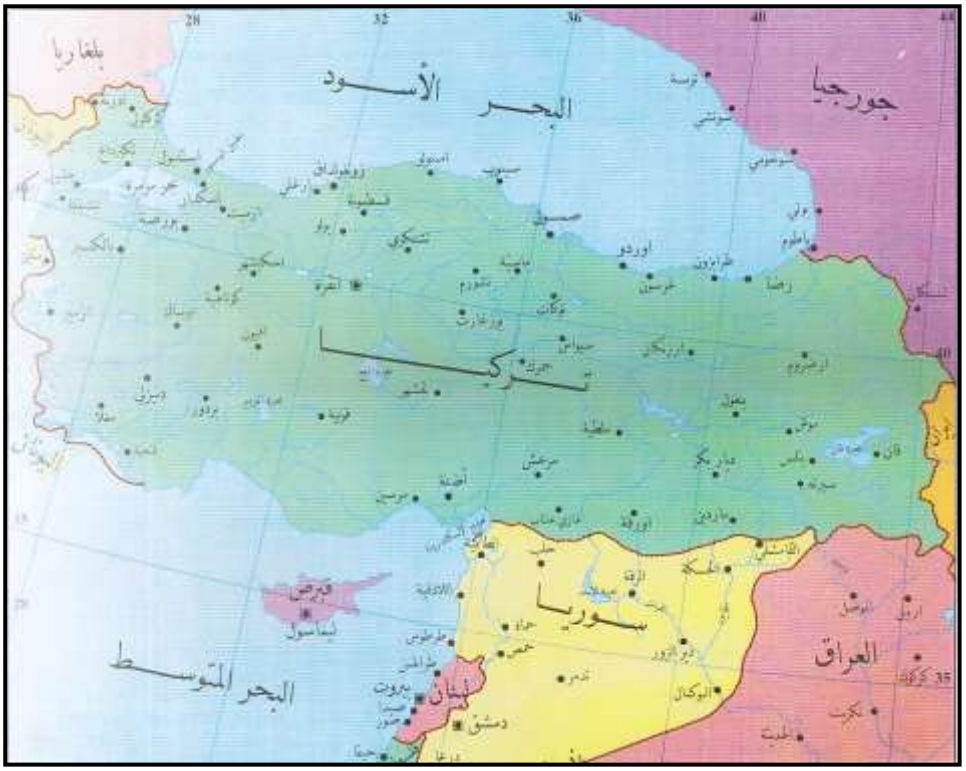

المصدر :مازن مغايري ، موسوعة اطلس العالم، دار الرضوان للطباعة ، حلب ، ، ص60

ان هذه الظاهرة باتت اليوم تهدد مساحات واسعة من سطح كوكب الارض ، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة من المناطق المدارية التي يشكل العراق جزءاً منها، ولكون العراق يتمتع بموقع قاري داخلي (بعيد عن تأثير البحار والمحيطات رتب عليه مناخاً جافاً مع ارتفاع لدرجات الحرارة في صيف طويل) ، الامر الذي جعل العراق من بين اكثر الدول تاثراً بظاهرة الاحتباس الحراري ، وبالتالي حرمانه من كميات مهمة من الامطار وبالشكل الذي اثر سلباً على الحياة في هذا البلد ، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وجدير بالاشارة الى ان سبب هذه الظاهرة (الاحتباس الحراري) التي تعاني منها الدول النامية والفقيرة ، هي ما تقوم به الدول الصناعية من تلويث الغلاف الغازي بما تبثه من انبعاثات من الغازات الدفئية سيما غاز ثاني اوكسيد الكاربون Co_2 حيث ان نسبة الغازات الملوثة هذه (غازات الندرة او الغازات الدفئية) في الغلاف الغازي للأرض ايام الثورة

الصناعية عام 1860 هي 294 جزءاً من المليون ارتفعت في العام 2000 الى 334 جزءاً من المليون بنسبة انبعاث 4% من هذه الغازات سنوياً ويتوقع ارتفاعها الى 668 جزءاً من المليون عام 2030م . واذا استمرت الدول الصناعية بتلويثها للغلاف الغازي على نفس النسبة المئوية 4%[2] فان كوكب الارض سيشهد كارثة انسانية عام 2050 لذلك تحاول المنظمات الدولية وانصار البيئة عبر مؤتمرات دولية ، السعي الى دعوة الدول الصناعية الى خفض نسبة الانبعاث لهذه الغازات من 4% الى 2% لكي نجد مناخ كوكب الارض افضل مما هو عليه اليوم في العقود القادمة ولكن ذلك مرهون بالتزام الدول الصناعية في العالم ، باتباع الوسائل التي تقلل من انبعاث هذه الغازات للغلاف الغازي للأرض .

وقد اكد ممثلو دول العالم المجتمعون في الدوحة في 2012/12/8 على مقررات قمة كيوتو (اليابان) لعام 1997م والتي كانت قد دعت الدول الصناعية الكبرى الى تخفيض انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون من اجل استعادة الارض نضارتها بحلول عام 2020[3]

2. **عامل الموقع**

لعب موقع العراق دوراً مهماً بارزاً هو الاخر في التأثير السلبي في تفاقم مشاكل وازمات العراق مع دول الجوار . فموقع الجوار الجغرافي العراقي ومجاورته لست دول مختلفة السياسات والاتجاهات ، وذات امتدادات ومشاكل حدودية ومائية وسكانية ، الامر الذي رتب على العراق ان يتحمل العديد من والضغوط التي تمارسها دول الجوار عليه ، وفي اطار موضوعة المياه ، شكل موقع الجوار تهديداً خطيراً لحياة العراق ، بسبب كون منابع نهري دجلة والفرات ورافدهما يقعان خارج حدوده في دول الجوار ، التي باتت تمارس سياسات مائية تضر بالعراق[4] سواء بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري عليها أم بسبب الحاجات السكانية المتّنامية لديها للأغراض الزراعية أم لتوليد الطاقة الكهرومائية أم تحسباً منها أم تخطيطاً طويل الامد لاحتمالات المستقبل ام مدفوعة باعتبارات واهداف ستراتيجية لممارسة دور اقليمي وتحقيق مكاسب ستراتيجية على حساب دول الجوار.

ان استغلال الجارتين تركيا وايران وجود منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما في اراضيهما ، ادى الى اتباعهما سياسات مائية لاتراعي حقوق العراق سواء من خلال اقامة المشاريع الاروائية أم في بعض الاحيان العمل على تغيير مجاري بعض الروافد وبالاتجاهات التي تسعى فيها الى تحقيق اقصى طاقة استثمار مياه هذين النهرين على حساب المصالح الاستراتيجية العراقية ، رغم ان ذلك يمثل خروجاً عن القانون الدولي الذي ينظم موضوع التعامل مع الانهار الدولية . الامر الذي ألحق بالعراق اضراراً جسيمة خاصة على صعيد زيادة حدة التصحر فيه ، وتداعياتها على الحياة النباتية ، وسلة غذاء الشعب العراقي ، ومما تقدم يتضح كيف تظافرت جهود الطبيعة والسياسات المائية لدول الجوار في تفاقم أزمة المياه في العراق.

المبحث الثاني : سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العراق

تعد تركيا اكثر الدول التي تعكس سياستها الخارجية تأثراً كبيراً بالموقع الجيولوليتكي سيما وان هذا الموقع يجعل من تركيا جسراً ارضياً بين الشرق والغرب، فضلاً عن تعدد الدول التي تحدها مع تركيا حدود بريه الامر الذي اثار ومايزال يثير العديد من المشاكل بين تركيا وهذه الدول[5] ومما عزز الأهمية الجيوبولتيكية للموقع التركي، هو ان هذا الموقع بات يشكل مفتاحاً مهما لتحقيق التفوق للسياسة الكونية الامريكية امام النفوذ السوفيتي في اوربا ايام القطبية الثنائية . لذا فقد كان انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي ، بداية ازدواجيه السياسة التركية محلياً واقليمياً ودولياً بين اتجاهات لتحقيق سياسة وطنية تركية مستقلة ، وبين محددات الدور التركي في اطار الناتو . كذلك فان رفض السوق الاوربية المشتركة(وهم حلفاء تركيا في الناتو) دخول تركيا الى عضوية هذا السوق تحت مبررات اقتصادية وتاريخية وقومية تركية عزز القلق في الاتجاهات الخارجية التركية كذلك فان السياسة التركية ازاء العرب واسرائيل هي الاخرى حملت تركيا معاناه الموازنة بين الطرفين ، ففي الوقت الذي تدرك المصالح المشتركة بينها وبين البلدان العربية فانها تقيم علاقات متميزة مع دولة إسرائيل وتحاول الموازنة بهذه السياسة ، من خلال محاولات تركيا لأن تكون

قناة الاتصالات العربية الإسرائيلية او طرح مشروعات تحاول من خلال تحقيق مصالحها عند الطرفين العربي والإسرائيلي .

ولاتخفى ايضاً الازدواجية التركية في التعامل مع إقليمها وخاصة العرب ، فهي في الوقت التي تحاول تحقيق المصالح التركية معهم ، الا أنها في أوقات لاتخرج من الثوب العثماني في النظرة الى العرب، اضافة الى ازدواجية فلسفة الدولة التركية في النظرة . الى الاقليات غير التركية على أراضيها ومداخلات هذه القضية (الأمنية) مع دول الجوار كل هذه الامور القت بظلالها في جعل السياسة التركية متأرجحة ويشوبها نوع من عدم الاستقرار ، وتميل في كثير من جوانبها ، لتكون اكثر واقعية في تحقيق مصالحها داخلياً واقليمياً ودولياً الا ان واقع السياسة التركية الداخلية اصبح يصطدم بأتجاهاتها الخارجية للبروز كدولة علمانية ديمقراطية ناضجة سياسياً في محيطها الاقليمي والدولي .

وفي ضوء ماتقدم فأن العلاقات التركية العراقية هي الاخرى لم تسلم من هذه الازدواجيه وعدم الاستقرار ، فهي تارة ايجابية وتارة اخرى يشوبها بعض الفتور بفعل عوامل واسباب عديدة لذلك فان العلاقات بين تركيا والعراق يمكن ايجازها واستعراضها وفق الآتي :

1. ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا لم تظهر بهذا الحدة الا في بداية الربع الاخير من القرن الماضي بسبب التوسع التركي في المشاريع الاروائية في جنوب تركيا على نهري دجلة والفرات والتي عرفت بمشروع الغاب ((وهي اقامة تركيا 22 سداً مهماً على اعالي النهرين في الاراضي التركية)) الامر الذي اثر بشكل واضح على حصة العراق المائية وفقاً للأتفاقات الثنائية بين البلدين ، وبهذا تكون تركيا بعملها هذا، قد خرقت القانونالدولي الخاص بالانهار الدولية، ورغم كل ذلك كان العراق يلجأ الى استخدام الوسائل السلمية لمعالجة مشاكل المياه مع الجانب التركي . ان مشكلة المياه مع تركيا اخذت وستأخذ ابعاداً خطيرة نتيجة اعتبار تركيا ان مياه نهري دجلة والفرات هي مياه وطنية عابره للحدود ، وليست مياهاً دولية مشتركة ، وبالتالي فهي لاتخضع للقسمة ، اما المياه الدولية فهي التي تفصل بين دولتين او اكثر[6] وهي بذلك خططت لتنفيذ

مشروع الغاب الذي فاقم مشاكل العراق المائية ، مما زاد من حدة ظاهرة التصحر فيه ، وان المستقبل يؤشر مخاطر جسيمة على الحياة في بلاد الرافدين .

2. ان المتتبع لسيرة العلاقات بين البلدين منذ نهاية الحكم العثماني للعراق ، وقيام الدولة العراقية المستقلة، يجد انها اتسمت بالايجابية والحرص من كلا الطرفين (سيما في العهد الملكي) على تطويرها ودعمها ودفعها الى الامام . وكانت اتفاقية حسن الجوار المعقوده بين العراق وتركيا وبريطانيا عام 1926 دليلاً على ذلك ، حيث تعهد الطرفان ، بالامتناع عن اي تدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لاحدهما الاخر وان يقوما بفض اي نزاع بينهما بالطرق السلمية وفقاً لميثاق هيئة الامم المتحدة[7] وكذلك ماتضمنته الاتفاقية او المعاهدة التجارية بينهما والتي تعهد الطرفان بتطبيق معاملة اكثر الامم حظوة في المعاملات التجارية[8] اضافة الى العديد من المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت بين الطرفين طيله فترة العهد الجمهوري، لاسيما الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وكلها كانت تصب في اتجاهات تنظيم العلاقات بين البلدين وبما يضمن المصالح المشتركة للطرفين، وقد استمرت هذه العلاقات على هذا المستوى حتى احتلال العراق في نيسان /2003.

3. رغم العلاقات التاريخية الايجابية بين البلدين ، الا انها لم تسلم بين الحين والآخر من بعض التوترات ، نتيجة افعال وتصريحات قيادية تركية القت بظلالها سلباً على العلاقات بين البلدين ، والتي يمكن تحديدها بالآتي :

أ. المحاولات التركية بين الحين والاخر للتذكير والاشارة الى المشاكل والملابسات التي رافقت المطالب التاريخية (من وجهة النظر التركية) فيما يتعلق بمشكلة الموصل ، والخلاف العراقي التركي حولها الى ان انتهت الى ماهي عليه حينها ، الا ان تركيا تحاول ممارسة نوع من الضغط والمساومة خاصة عند تصاعد المواجهة بينها وبين حزب العمال الكردستاني (PKK) حيث تحمل تركيا العراق المسؤولية في تقديم الدعم والايواء لهم .

ب. ان اقدام العراق عام 1974 بمنح شمال العراق (كردستان) حكماً ذاتياً اثار القلق التركي من مخاطر تكوين دولة كردية في شمال العراق ، على الاقليه التركية في كركوك والموصل في ظل العداء المتأصل بين الاكراد والتركمان في العراق[9] . اضافة الى ما شكله هذا الامر (الحكم الذاتي لأكراد العراق) من تهديد للأوضاع الداخلية التركية على صعيد الصراع الدائر بين السلطة التركية المركزية والاكراد الاتراك ، الذين يفوق تعدادهم تعداد اكراد العراق. الأمر الذي زاد حده الصراع التركي مع الاكراد والذي اصبح فيما بعد احد الأوراق المهمة في عرقلة دخول تركيا للسوق الاوربية المشتركة.

ومن الجدير بالذكر ان ظروف العراق للفترة من 1980 – 2003 لم تسمح إلا بالدخول في تفاهمات مشتركة مع تركيا من اجل المحافظة على علاقات حسن الجوار، وقد استثمرت تركيا اوضاع العراق وانشغاله بالحرب العراقية الايرانية ، وآثار الحصار الدولي عليه لعقد الاتفاق مع العراق على السماح للقوات التركية بالتوغل داخل العراق لمسافة محددة لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني PKK . وكان الموقف التركي هو الاخر قد امتاز بالمرونة مع احتياجات العراق في فترة الحصار من عام 1991 لغاية 2003 وكذلك التعاون العراقي التركي بشأن موضوع تنفيذ مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عبر تركيا رغم ان هذه المرونة التركية كانت بضغط تركي رسمي على الامريكان لكنها في الاخير هي مكافأة لتركيا جراء موقفها مع التحالف ضد العراق وبضوء اخضر امريكي .

المبحث الثالث : الموارد المائية في العراق

ان مشكلة التناقص الملحوظ في كميات المياه في العراق باتت تشكل احدى اهم واخطر المشاكل التي تهدد القطاع الزراعي في العراق وان القاء الضوء على احتمالات تفاقم هذه المشكلة مستقبلاً بات امراً مهماً وضرورياً . الا ان مايعوق عمل الباحثين هي الاجراءات المعقدة وسرية المعلومات لدى الدوائر المعنية بالموارد المائية الامر الذي انعكس على حجب معلومات مهمة كان يمكن ان تعطي الباحث والاكاديمي دوراً فاعلاً للمساهمة في عرض واقع هذه المشكلة وتداعياتها

المستقبلية. والمتوفر من المعلومات في الكتب الاكاديمية لاترقى الى مستوى الدقة او المعلومات المحدثة ، ولقد وجدنا ان المصادر المنشورة عن جغرافية العراق عام 2009 هي الاخرى تعتمد على معلومات واحصاءات قديمة تعود لاكثر من عقد من الزمان.

نحاول عبر هذه الدراسة الاعتماد على ما هو متوفر من المعلومات والبناء عليه لوضع تصور لمستقبل مشكلة قلة المياه في العراق ، وابعادها المستقبلية في اطار رؤية استقرائية لهذه المعلومات ومامتاح من معلومات في المصادر الاجنبية ، خاصة مايتعلق بالتغيرات المناخية لكوكب الارض . لذا سنحاول استعراض واقع الموارد المائية في العراق ، كذلك ظاهرة التصحر فيه خلال نصف قرن ، كذلك التعرف على ظروف المناخ والموارد المائية التركية وسياستها المائية في حوضي نهري دجلة والفرات ، وابعاد هذه السياسة المائية وتاثيرها على العراق ، عندها يمكن ان يتوضح للقارئ هل أن السياسات المائية التركية حاجة تركية حقيقية للمياه املته ظروفها المناخية والسكانية ام هي سياسة مائية ذات ابعاد اقليمية ودولية؟

1.واقع الموارد المائية في العراق

اشارت المصادر الى ان العراق خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان يملك احتياطات هائلة من مياه الري ، حيث قدرت كميات المياه الجارية في نهري دجلة والفرات بـ (78) مليار م^3 في السنة منها (48) مليار م^3 في نهر دجلة و (30) مليار م^3 في نهر الفرات[10] الا ان هذه الكميات تناقصت بشكل كبير خلال الربع الاخير من العام الماضي عما كانت عليه انذاك وذلك بسبب السياسات المائية التركية وبنائها 22 سداً عليها وكذلك الضغط السكاني المتزايد سواء في تركيا أم سوريا أم العراق ولأغراض الوقوف على واقع الموارد المائية في العراق لابد من دراسة الجوانب الآتية:-

أ. التساقط

اتسم مناخ العراق بالقاري بسبب موقعه الفلكي وكذلك بسبب هامشية تأثير البحار عليه ولبعده عنها وتأثر العراق بشكل كبير بظاهرة الاحتباس الحراري الامر انعكس بشكل واضح على ارتفاع درجات الحرارة في الصيف الطويل وقلة الامطار في

الشتاء ، وتذبذها من سنة الى اخرى ، الامر الذي اثر على كمياه المياه السطحية وكذلك حجم المياه الجوفية.

ب. المياه السطحية

وهي المياه التي تجري في نهري دجلة والفرات وروافدهما والتي هي الاخرى شهدت تناقصاً كبيراً في كميات المياه فيها بسبب العامل المناخي اولا ، وكذلك بسبب سياسات دول الجوار وخاصة تركيا في حرمان العراق من الحصة المائية التي كان يحصل عليها قبل عام 1975 والخارطة رقم (2) توضح الموارد المائية العراقية حيث يأخذ نهري دجلة والفرات عند دخولهما الاراضي العراقية مساراً طويلاً ، في اراضٍ مختلفة التضاريس والبيئات حيث المناطق الحارة والجافة في المنطقة المتموجة والسهل الرسوبي ومنطقة الجزيرة ، ولابد من الاشارة الى نهر الفرات في مساره الطويل على الحافة الشرقية للهضبة الغربية والتي يسودها المناخ الصحراوي بشكل عام ويبلغ طول نهر الفرات من نقطة التقاء رافديه مراد صو وفرات صو قرب منابعه في تركيا حتى مصبه في شط العرب عند كرمة علي 2330 كم منها 1200 كم ضمن الحدود العراقية[11] .

ويبلغ معدل الوارد المائي في نهر الفرات للفترة من عام 1930 ولغاية 1970 بحدود (30,3)مليار م^3 وهذا الايراد انخفض خلال فترة املاء سد كيبان في تركيا ، وسد الطبقة في سوريا الى (9.2) مليار م^3 عام 1974 (مما سبب كارثة زراعية وهلاك اعداد كبيرة من الحيوانات) ثم انخفض مرة اخرى بنفس الكمية وقت املاء سد اتاتورك عام 1990 وقدرت نسبة الانخفاض في المعدل العام لنهر الفرات نتيجة انشاء السدود التركية للفترة من 1973 – 1996 بـ(22) مليار م^3 يمثل 67% من المعدل الطبيعي للنهر ، ويمكن استقراء حجم الاضرار التي اصابت وتصيب القطاع الزراعي في العراق خاصة اذا علمنا ان كل مليار م^3 من المياه يؤدي الى اخراج (260) الف دونم خارج الزراعة[12].

اما نهر دجلة فيبلغ طوله من منبعه في تركيا الى مصبه 1718 كم منها 1418كم داخل الاراضي العراقية[13] وهو الاخر شأنه شأن نهر الفرات يقطع اراضي مختلفة التضاريس من المناطق الجبلية ثم المتموجة فالسهل الرسوبي ثم يدخل بيئة

الاهوار ومنه الى شط العرب ويقدر وارد نهر دجلة الطبيعي من المياه عند الحدود العراقية – التركية بـ20.93 مليار م^3/سنة، وسينخفض عند انشاء سد اليسوالتركي 9.7 مليار م^3 / سنة اي ما يشكل نسبة 47% من الايراد السنوي لنهر دجلة وسيحرم 696,000 الف هكتار من الاراضي الزراعية العراقية من المياه[14].

جـ. المياه الجوفية

المياه الجوفية في العراق هي في الغالب قليلة في معظم مناطق العراق عدا المنطقة الجبلية وذلك لأرتباط كمياتها بكميات التساقط فيها اما مناطق العراق الاخرى (السهل الرسوبي والهضبة الغربية) التي تشكل القسم الاكبر من ساحة العراق فانها تستلم كميات قليلة من الامطار شتاء (الفصل القصير) في حين تشهد ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة وقلة التساقط وهذا يفسر قلة كميات المياه الجوفية في ظروف العراق المناخية والمائية الا انها تتصف برداءتها وعدم صلاحيتها للأستخدام البشري في بعض المناطق وهذا ما يعقد الوضع المائي في مناطق مختلفة من العراق.

المبحث الرابع : الموارد المائية في تركيا

ان الوقوف على الواقع المائي في تركيا هو السبيل الوحيد للتعرف على امور عديده الاول هو دحض الافكار المتشائمة بشأن ما يشاع من احتمالات جفاف نهري دجلة والفرات لان الوارد المائي فوق تركيا كبيراً ولاتستطيع تركيا خزن كل هذه الكميات والثاني توضح السياسة المائية التركية والتي تخالف الفقه والقانون الدولي خاصة مايتعلق بمشروع الكاب .

ان دراسة هذا الامر تعتمد بشكل حقيقي على دراسة طبيعة الموارد المائية التركية من خلال القاء الضوء على مناخ تركيا ومواردها المائية (الانهار،البحيرات ، المياه الجوفية) وكذلك التوسع التركي في مشاريع الخزن من خلال مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف بالكاب GAP

1. المناخ

ان نظرة متفحصة للأقاليم الطبيعية في تركيا توضح اهمية الموقع والتأثيرات البحرية عليها. فهي تقع على اربعة بحار بشكل مباشر (البحر الاسود، بحر مرمرة، بحر ايجه، البحر المتوسط)وبحر قزوين هو الاخر ليس بعيداً عن حدودها الشرقية.

كذلك فان طبيعة سطح تركيا وارتفاعها عن مستوى سطح البحر، يلعب هو الاخر دوراً مهماً في طبيعية مناخها من حيث كميات التساقط (الامطار ، الثلوج) عليها.

ان موقعها البحري المميز انعكس بشكل فاعل على تمتع تركيا بمناخ مطير ورطب او درجات حرارة معتدلة ، وهذا انعكس على طبيعة الغطاء النباتي فيها ، كذلك فإن هذه الميزه جعلت حاجة الدونم الواحد للمياه فيها اقل بكثير من حاجة الدونم في العراق بسبب ارتفاع درجات الحرارة فيه.

اما المناطق الداخلية التركية فان التطرف بدرجات الحرارة وقلة الرطوبة والامطار ، هي من السمات الرئيسية لهذا الاقليم البعيد عن التاثيرات البحرية ، ففصل الشتاء شديد البرودة وتتساقط فيه الثلوج في اغلب الاوقات كما ان فصل الصيف قصير جداً وحار[15] على أن هذه الظروف (تساقط الثلوج) تساعد على امتلاك هذه المنطقة بكميات كبيرة من المياه الجوفية خاصة اذا علمنا ان كمياتها ترتبط طردياً مع كمية الامطار والثلوج.

2.التساقط

يتراوح معدل التساقط في تركيا (بـ582) ملم في حوض نهر الفرات والى (814) ملم في حوض نهر دجلة وان هذه الكمية من التساقط تعادل اكثر من(120)مليار م^3 سنوياً اما التساقط الثلجي ، فانه يبدأ في شهر كانون الاول حتى نهاية شهر شباط وذلك بسبب انخفاض درجات الحرارة وقد تغطي الثلوج معظم المرتفعات التي يزيد ارتفاعها عن (1000م) عن مستوى سطح البحر[16] .

3.الانهار

اذا القينا نظرة على خارطة تركيا (خارطة رقم 3) لوجدنا ان الانهار في تركيا تعتبر متوسطة الطول ، وان قسماً منها يصب في المسطحات المائية المحيطة بها،

والاخر يجري خارج حدودها (دجلة والفرات) والنصف الاخر ذو تصريف داخلي، وان تغذية هذه الانهار تعتمد على الامطار والثلوج المتساقطة على القمم التي تنبع وتنحدر منها هذه الانهار.

4.البحيرات

تضم الاراضي التركية العديد من البحيرات المنتشرة فيها ، ويتركز الكثير منها في مناطق اقليم شرق الاناضول[17] ويلاحظ ان هذه البحيرات ذات مساحات كبيرة ، والاهم من ذلك ارتفاعها الكبير فوق مستوى سطح البحر ، الامر الذي يقلل من نسبة التبخر منها ، ويجعلها خزانات طبيعية للمياه في تركيا.

5.المياه الجوفية

ان المعلومات المتوفرة عن المياه الجوفية في تركيا ضئيلة مقارنة بمساحة الاحواض المائية التي تحتويها ، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة الدراسات حول هذا الامر وتركزها في مواقع محدودة[18] والى هامشية الحاجة التركية لها.

وتعد منطقة جنوب شرق الاناضول في تركيا من المناطق الغنية بمياهها الجوفية ، ولعل السبب في ذلك ، الظروف الطبيعية الملائمة لها المتمثلة في كميات الأمطار الغزيرة والثلوج وطبيعة التربة والصخور التي تسمح بتسرب المياه السطحية الى باطن الأرض.

السياسة المائية التركية خلال العقدين الماضيين

مشروع جنوب شرق الاناضول GAP

يعد مشروع جنوب شرق الاناضول اضخم مشروع تنموي تنشئة تركيا على امتداد القسم التركي لنهري دجلة والفرات ، وهو مشروع متعدد الاغراض والنتائج ، اذ يشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي ، فضلاً عن انشاء السدود ومحطات انتاج الطاقة الكهرومائية ومشروعات الري في حوضي دجلة والفرات ناهيك عن الابعاد السياسية (داخلياً وخارجياً) والديموغرافية والاجتماعية[19].

يعرف مشروع جنوب شرق الاناضول بالـ (GAP) وهو اختصار لكلمات تركية هي (Guneydogu Analolu Projesi) وهذا المشروع في الاساس من افكار رئيس الوزراء التركي سابقاً سليمان ديميريل. يتكون مشروع جنوب شرق الاناضول

(غاب) من 22 سداً (17) سداً منها على نهر الفرات (الخارطة رقم 4) و (5) سدود على نهر دجلة (الخارطة رقم 5) مشروع من هذه المشاريع هو الاخر يتكون من مجموعة سدود عملاقة وخزانات، وقد انجز العديد منها وبقي الاخر قيد الانجاز، علماً ان اغلب هذه المشاريع كانت بتمويل الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا واسرائيل[20].

خارطة رقم (4) مشروع (GAP) في حوض الفرات

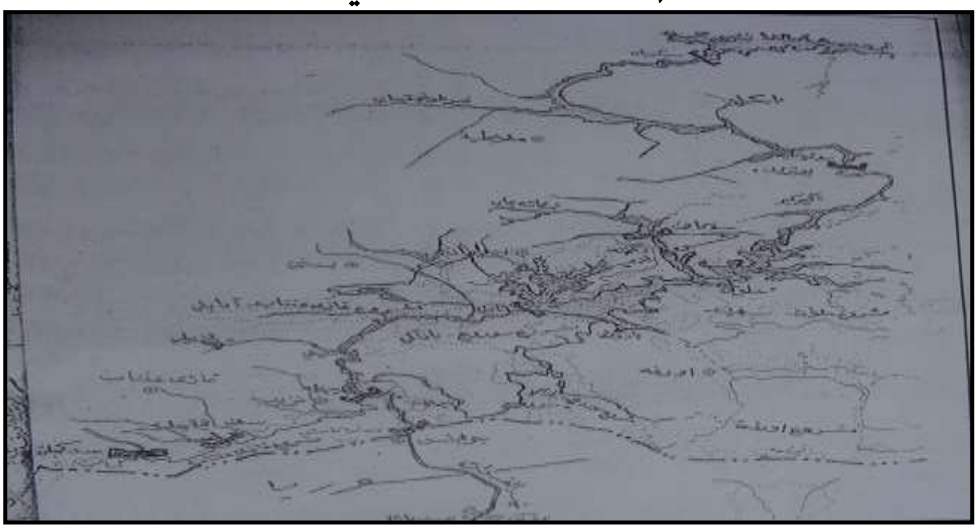

المصدر : حسين ، عبدالستار سلمان ، مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) في تركيا ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 7 ، لسنة 2000 ، ص24.

خارطة رقم (4) مشروع (GAP) في حوض دجلة

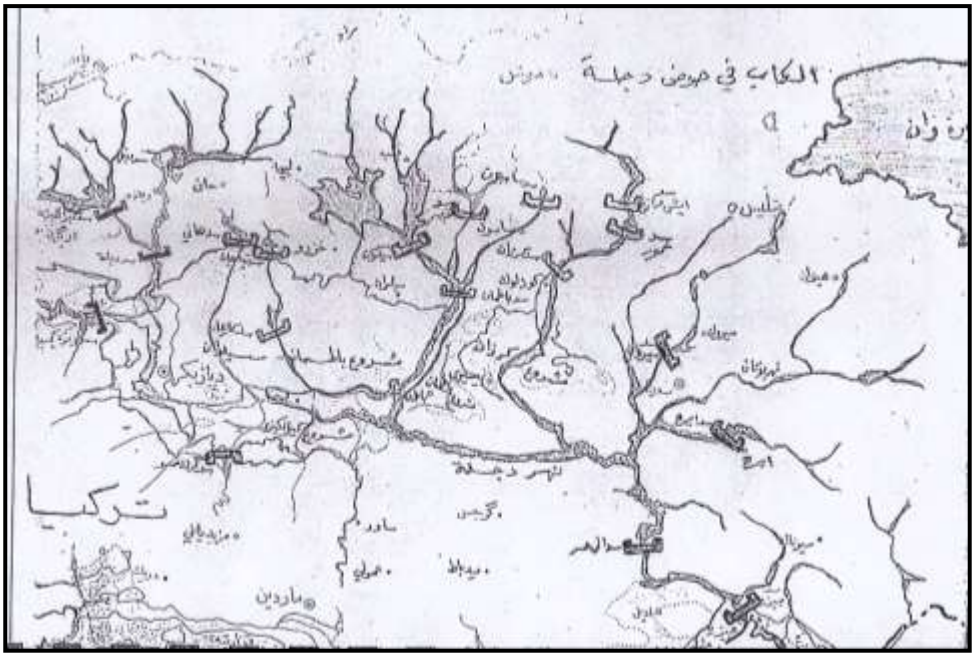

المصدر: حسين ، عبدالستار سلمان ، مشروع جنوب شرق الاناضول ، مصدر سابق ص25.

وجدير بالاشارة الى ان القلق من شحة المياه في المنطقة التي تقع فيها تركيا وسوريا والعراق يأتي من زيادة سكان هذه البلدان ، وهذا يعني مزيداً من الضغط على الموارد المائية وستسعى دول المنبع والممر تركيا وسوريا الى زيادة الضغط على كميات المياه الموجودة لديها مما يؤثر سلباً على كمية المياه الواردة الى العراق ، او على حصة المقررة اصلاً وفق الاتفاقات المبرمة بين هذه البلدان.ان الزيادة السكانية في هذه البلدان مع قساوة الطبيعة وندرة الامطار يؤشر مستقبلاً قلقاً على الامدادات المائية وكذلك على نمط العلاقات الدولية بين هذه البلدان

جدول (١)

الزيادات المتوقعة في عدد سكان حوضي دجلة والفرات (السكان بالملايين)

السنة / الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
العراق	١٥،٩	١٨،٩	٢٢،٤	٢٦،٣	٣٠،٧	٣٥،٣	٤٠،١	٤٥،١	٥٠،٠
سوريا	١٠،٥	١٢،٥	١٤،٦	١٧،٦	٢٠،٦	٢٣،٣	٢٦،٦	٢٩،٥	٣٢،٢
تركيا	٥٠،٤	٥٥،٦	٦٣،٢	٦٦،٧	٧١،٨	٧٦،٦	٨١،٣	٨٥،٤	٧٩،٦

(المصدر: محمود عيسى سلمان ، رؤية مستقبلية لحل اشكالية المياه بين تركيا وسوريا والعراق ، رسالة ماجستير ، جامعة سانت كلمنت ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٤٠)

والجدول رقم (1) يوضح الزيادة السكانية في هذه البلدان لغاية عام 2025 .

والجدول رقم (2) يمثل واقع ومستقبل الاحتياجات المائية للعراق والجدول (رقم 3) يمثل واقع ومستقبل الاحتياجات المائية لسوريا.

جدول (٣)

الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لسوريا

العام	تعداد السكان مليون نسمة	الموارد المائية				الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م٣/ السنة	فجوة الموارد المائية	
		سطحية	جوفية	اجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ري	اجمالي		أ	ب
١٩٩٠	١٢	٥٤،٤	٢،٠٤	٥٦،٤٤	٩	٠،٥٩	٠،٤	٧،٩٦	٨،٩٥	٧٤٦	٤٧،٥	٤٤،٥
٢٠٠٠	١٨	٥٤،٤	٥،٧	٦٠،١	٨،٥	١	١	١٢،١	١٤،١	٧٨٣	٤٦	٤٢،١١
٢٠٢٥	٣٥	٥٤،٤	٥،٧	٦٠،١	٨،٥	٢	٢،٧	٢٢،٤٥	٢٧،١٥	٧٧٦	٣٣	٢٥،١
٢٠٤٨	٦٦	٥٤،٤	٢،٠٤	٦٠،١	٨،٥	٢،٨٧	٤،٢	٣١،٩٧	٣٩	٤٨٩	٢١	٤،٩

المصدر : سامر مخيمر وخالد حجازي : ازمة المياه في المنطقة العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص٤١

المبحث الخامس : اثر العوامل الطبيعية في رسم نمط العلاقات الدولية بين العراق وتركيا

((رؤيا تحليلية للواقع والمستقبل))

في ضوء المباحث المارة الذكر ، وجدنا ان ازمة المياه في العراق وليده عاملين مهمين : الاول طبيعي عالمي مرتبط بالتغيرات المناخية على كوكب الارض، هذا العامل الذي بات العراق بموقعه الفلكي من بين اكثر البلدان تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري وبالتالي زيادة حدة التصحر فيه .

والعمل الطبيعي الثاني اقليمي وهو موقع الجوار الجغرافي العراق لاسيما ما يتعلق بوقوع منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما في دول الجوار (تركيا و ايران) هذا الموقع الذي بات يشكل عامل وهن وضعف ، وبات يكلف العراق ثمناً باهضاً في سيادته ، وحياة شعبه نتيجة السياسات المائية لهاتين الدولتين الضارة بالعراق والخارجة عن اطار الشرعية الدولية .

لذا فان موقع العراق الجغرافي ، وتداعياته على مناخه وازمة المياه فيه بات يقلق المعنيين والمتتبعين من انعكاس هذه التداعيات على نمط العلاقات الدولية ، السائدة وبالتالي تهديد الامن والسلم الدوليين ، الامر الذي يحتم على صانع القرار في العراق بضرورة تخطيط اتجاهات سياسات العراق الخارجية ، بما يقلل من الاثار السلبية للتغيرات المناخية على العراق ، اضافة الى السعي الى اتباع جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والامنية على الصعيد الثنائي والعربي والدولي ، باتجاه تعديل السياسات التركية سيما المائية ، وبما يضمن المصالح الستراتيجية العراقية في نهري دجلة والفرات وذلك من خلال المحاور الآتية :

1. **محور العلاقات الدولية** :

أ. ان ما يفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وزيادة حده التصحر في العراق هو الاستمرار في زيادة حجم السكان في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل مطلق على عوائد النفط والتي غالباً ما تكون اسعاره متذبذبة وبالتالي يجعل الاقتصاد

العراقي وحياة شعبه في حالة عدم الاستقرار مما يجعل العراق في موقف الضعف الاقتصادي في محيطه الاقليمي وموضع ابتزاز سياسي واقتصادي مستمر من قبل دول الجوار وهذا يحتم الى اتجاه الدولة نحو الاهتمام وتنمية القطاعات الاقتصادية(الزراعية ، الصناعية ، والبنى التحتية).

ب. السعي الى قيام وزارة الخاجية العراقية بحشد الدعم الدولي (لدعم حقوق العراق في مياه نهري دجلة والفرات ، وابراز معاناة الشعب العراقي جراء السياسات المائية التركية المتجاهلة لحقوق العراق المكتسبة في اطار القانون الدولي) سيما الدول التي لها نفس ظروف العراق ، اي امتلاكها نهراً دولياً وهي دولة مجرى او مصب نهر دولي لان مثل هذه الدول ستكون اكثر بلدان العالم تفهماً لمعاناة العراق.

ج. ضرورة استثمار الدورات السنوية للأمم المتحدة كتظاهرة دولية منبراً لتجديد اجماع المجتمع الدولي على الالتزام بالقوانين والقواعد والاحكام الدولية المتعلقة بالانهار الدولية والتي في مجملها تتعارض والسياسات المائية التركية – الايرانية تجاه العراق مع التاكيد على رغبة العراق في معالجة مشاكله المائية مع جيرانه بالطرق والوسائل الدبلوماسية والسلمية في اطار تاكيده على المحافظة على حسن الجوار مستفداً من تجارب العالم كمصر في معالجة مشاكل مياه النيل مع دول المنبع والممر الافريقية.

د. اهمية استثمار وتوظيف علاقات العراق المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب من خلال الضغط على تركيا بالعودة الى الشرعية الدولية في سياساتها المائية ازاء العراق سيما وان تركيا بحاجة الى دعم الولايات المتحدة واوربا في مساعيها للانضمام للسوق الاوربية المشتركة.

هـ. ترتبط تركيا بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة ومهمة مع اقطار عربية سيما الاقطار العربية البترولية (دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، الجزائر، ليبيا) لذا نجد من المهم السعي عبر القنوات المناسبة(وزارة الخارجية، اللجان الثنائية، الجامعة العربية ، المؤتمرات العربية سواء على الصعيد الوزاري او القمة) نحو بلورة موقف عربي موحد ازاء تركيا لاشعارها بأهمية

علاقاتها مع العرب وبالتالي معالجة المشاكل المائية بين تركيا والعالم العربي (العراق وسوريا) في اطار عربي تركي، وعدم السماح لتركيا بممارسة ضغط منفرد تاره على العراق واخرى على سوريا لتحقيق مكاسب على حساب اقطار عربية مجاورة لها ، وهي بنفس الوقت تستأثر بعلاقات مهمة وامتيازات في بلدان عربية بترولية . علما ان هذا يؤشر ضعف النظام السياسي العربي .

و. اهمية دخول العراق قطاع الاستثمار الدولي (ايجاد استثمارات عراقية في الخارج) وذلك من خلال تخصيص نسبة سنوية محددة من عائدات النفط لهذا الغرض ، مع ضرورة البدء بالدخول في استثمارات زراعية وصناعية عراقية خاصة في تركيا وسوريا ، هدفها تعديل سياسات هذين البلدين المائية ازاء العراق من جانب وتأمين جزء هام من احتياجات العراق الاقتصادية (في حالة زيادة حدة التصحر في اطار سياسات وخطط احترازية من تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري) الامر الذي سينعكس على خلق وتنمية علاقات ايجابية معهما ، لان ذلك سيشعر تركيا بالذات بانها مستفيدة من الثروات النفطية العراقية بشكل غير مباشر سواء من الاستثمارات العراقية المحتملة في تركيا أم الاستثمارات التركية في العراق خاصة في حالة استحواذها على نسبة مهمة من السوق العراقي مما يقلل اطماع التركية في الموارده النفطية العراقية ويخفض جزءاً من المعاناة التركية ويعوضها عن تأخرها دخول السوق الاوربية المشتركة الامر الذي لابد وان يدفعها الى اتخاذ سياسات جديدة اتجاه العراق وأخذها بنظر الاعتبار أهمية مصالحها الاقتصادية فيه.

ز. اهمية السعي بكل الوسائل الى ترميم العلاقات العراقية السورية بل المحاولة الجادة نحو دعمها وتقويتها في اطار ايجاد علاقات ثنائية مشتركة ، خاصة على صعيد مواجهة السياسات المائية التركية تجاه البلدين ولابد من اتباع سياسات اقتصادية وتجارية مع سوريا ، وكذلك استثمارية كما اسلفنا في اطار تجذير الموقف السوري العراق في تجاه ممارسة الضغوط على الجانب التركي، وعدم السماح لتركيا في تحقيق سياستها بالانفراد بالعراق مرة وبسوريا مرة اخرى.

2. محور العلاقات الثنائيـــة

ان زيادة الاطماع الاقليمية في العراق عبر تاريخه الطويل تبرز دائماً في اوقات ضعفه لذلك فان جانباً مهماً من السياسات المائية التركية هي محاولاتها ممارسة نوع من الضغط على العراق لتحقيق مكاسب ستراتيجية في ضوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها العراق داخلياً واقليمياً ودولياً. لذلك فان موقع الجوار الجغرافي للعراق يشكل حالة ضعف عليه سيما مجاورته ست دول ، هذا العدد الذي لايمكن ان يلغي احتمالات المشاكل الحدودية او الخلاف حول الموارد الطبيعية او المشاكل السكانية معه . الا ان الاهم من ذلك هو ان منابع انهار العراق (التي تشكل شرايين الحياه فيه) تنبع من دول الجوار سيما تركيا وهذا مايدفعنا الى القلق على المستقبل ، لان بعض هذه الدول اخذت تسثمر موضوع المياه لممارسة الضغوط بهدف تحقيق مكاسب ستراتيجية على حساب العراق . الامر الذي يدفعنا الى التحسب والترقب مع احتمالات التوقع لحصول المشاكل مع هذه البلدان في ظل تعاظم ازمة المياه في العالم ، سيما في المنطقة العربية لاعتبارات منها ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حدة الجفاف والتصحر ، الامر الذي يوجب النظر الى المستقبل بعين واضحة وبخطط وسياسات مائية، زراعية ، اقتصادية ، سياسية ، دبلوماسية لاتغفل ، أن استمرار الحياة في دجلة والفرات هي استمرار حياة العراق وان العراق بدون هذين النهرين سيكون صحراء قاحلة في حالة فشل المجتمع الدولي في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري واستمرار دول الجوار ممارسة سياسات مائية مضرة بالعراق . لذا يتوجب على صانع القرار في العراق الاخذ بالاتي:-

أ. اخذ موضوع أزمة المياه في العراق على درجة عالية من الاهمية والخطورة مع دراسة ومراقبة السياسات المائية لدول المنبع ، ودراسة تنامي الحجم السكاني لهذه البلدان، ودرجة تحضرهم ومدى تطورهم الاقتصادي وحاجاتهم الاقتصادية (سيما الزراعة) ومدى تأثرها بظاهرة الاحتباس الحراري وامكاناتها المادية وقدراتها على توظيف علاقاتها الدولية في تمويل مشروعاتها على هذين

النهرين ، وكذلك مدى احترامها والتزامها بالقوانين والقواعد والاحكام الدولية الخاصة بالانهار .

ب. عدم اغفال النوايا السياسية وراء اندفاع تركيا في زيادة الاستثمار في قطاع المشاريع المائية ، لأغراض ابتزاز العراق او جعله سوقاً لمنتجاتها (اي التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي العراقي لصالح اهدافها في العراق) لذا فأن هذا يتطلب من صانع القرار في العراق اتخاذ سياسات ذات افق ستراتيجي وبعيد المدى ، تهدف الى التاكيد على مبدأ الحفاظ على حسن الجوار مع بلدان المنبع (تركيا وايران) وبالاتجاهات التي تضمن الامدادات المائية منها من جانب اخر ، مستفيدين من التجارب العربية والدولية في التعامل في مثل هذه المشاكل ، وفي اطار المحافظة على نمط العلاقات الدولية السائدة ، وفي اقامة نوع من العلاقات المتميزة مع هذه البلدان . ولنا في تجربة جمهورية مصر العربية خير مثال لمعالجة هذا الامر ، عبر اهتمام ومنح القيادة المصرية البلدان التي ينبع منها نهر النيل ، الاولوية او الحظوه في مجال السياسة الخارجية المصرية وبما لا يدفع هذه البلدان الى اتخاذ سياسات مائية مضرة بها .

ج. ان تركيا تعاني من العديد من المشاكل الداخلية التي باتت تنعكس على سياساتها المحلية والاقليمية والدولية لذلك فهي تحاول تصريف هذه المشاكل(او ايجاد الحلول لها) عبر محيطها الاقليمي والدولي . فهي في سعيها لان تكون دولة فاعلة في اقليمها اخذت تصطدم بعقبات تحاول الخلاص منها ، ففي الوقت الذي لم تستطع تجاوز العقبات الاوربية لدخول السوق الاوربية المشتركة ، لأسباب داخلية واقليمية متعلقة بسياساتها الحديثة والمعاصرة ، خاصة مايتعلق بالصراع التركي الارمني وصراعها مع حزب العمال الكردستاني PKK ، ومشاكلها المعقدة مع اليونان حول قضية قبرص، لذلك فهي تحاول دفع قطاعها الاقتصادي والزراعي خطوة الى الامام لكي تكون مؤهلة اقتصادياً في حالة دخولها السوق الاوربية المشتركة وكذلك استعدادها

للعب دور اقتصادي (تجاري) مع محيطها الاقليمي وخاصة العراق مع عدم اغفال اطماعها بثروة العراق البترولية.

د. اهمية البحث الجدي من قبل صناع القرار في العراق لتوجيه المؤسسات السياسية والعلمية ومراكز البحوث والجامعات لدراسة وتحليل ما يتوفر علي الجسد العراقي من مقومات القوة (القوة الجيوبوليتكية) لاستثمارها في دعم السياسة العراقية على الصعيد الاقليمي والدولي ، وكذلك دراسة عوامل الوهن والضعف لايجاد السبل والوسائل لمعالجتها ، لكي لأ تؤثر سلباً على اتجاهات العراق المحلية والخارجية . وفي هذا الاطار نجد من المفيد تأشير مقومات القوة العراقية في اطار توظيفها في علاقاته الدولية ، سيما مع دول الجوار وبالتحديد مع تركيا التي تمارس سياسات مائية مضرة بالعراق وذلك من خلال الاتي :-

أولا: ان السوق كان مايزال مطلبات ستراتيجياً من مطالب اية دولة من دول العالم ذات الفائض في الانتاج الاقتصادي (الزراعي والصناعي) ولان تركيا تتمتع اليوم بفائض من الانتاج الزراعي والصناعي ، والذي بات يشكل عبئاً اقتصادياً عليها سيما وان قدراتها على المنافسة في الاسواق العالمية محددوة بسبب فشلها الدخول للسوق الاوربية المشتركة ، وبما ان السوق العراقي المؤلف من (30) مليون نسمة في ظل عوامل تدهور القطاع الزراعي والصناعي، وكذلك القدرة الاستهلاكية العالية لهذا السوق، يشكل هدفاً ستراتيجياً لأية دولة عالمية كونه من الاسواق المهمة والقوية في العالم. فأذا ما استطاع العراق اعادة النظر في سياسات التجارة الخارجية العراقية ، ووضع خطة ستراتيجية تجاه تركيا . فأن فتح الاسواق العراقية امام البضائع والسلع والخدمات التركية ، وبالشكل الذي يعكس اثار اقتصادية ايجابية للاقتصاد التركي سيكون وبعد بضع سنوات عاملاً لتطوير العلاقات مع تركيا ، وكذلك يصبح احدى الاوراق المهمة والخطيرة بيد العراق للمساومة والضغط على الجانب التركي في موضوعه المياه.

ومن الجدير بالاشاره ان التجارة الخارجية العراقية يجب ان ترتبط بأهداف الستراتيجية العراقية في تحقيق مكاسب مع كل الدول التي للعراق مصالح ستراتيجية معها مثل تركيا ، فما هي الفائدة من اغراق السوق العراقي بالبضائع والسلع من دول جنوب شرق اسيا وايران والصين والهند وكوريا الجنوبية ، فضلاً الى مصر والامارات ودول عديدة واخرى من كل قارات العالم ؟ من هنا يتضح ان 80% من تجارة العراق مع بلدان تستفيد من العراق ، ولكن دون ان تقدم للعراق شيئاً ولم تستطع هذه الدول حل ازمة العراق المائية ، لذا لابد من ان تتحول بوصلة السياسية الخارجية العراقية (التجارية) بالاتجاهات التي تخدم العراق فان منح نسبة مهمة ومؤثره من التجارة الخارجية العراقية لتركيا (علماً ان البضائع والسلع التركية هي افضل من مثيلاتها التي تغرق السوق العراقية الان) سيجعل جزءاً مهماً من اقتصادها يعتمد على العراق ، وما لذلك من أثار مهمة بأتجاه تعديل السياسات التركية وخاصة المائية ازاء العراق .

ثانياً: اهمية التعامل الدقيق والحذر مع ورقة اكراد تركيا وضرورة الاهتمام بمصالح العراق الستراتيجية مع تركيا ، واهمية ان تكون مصالح العراق وخاصة المائية حاضرة ومتقدمة على كل الاعتبارات او العلاقات الاقليمية والدولية الاخرى ، مع ضرورة افهام الجانب التركي ، ان العراق ملتزم دائماً بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل بالشأن الداخلي للبلد الاخر ، وبنفس الوقت لابد من اشعار الجانب التركي بأهمية دور العراق بالترتيبات الامنية التركية.

ثالثاً: ان نظرة متفحصة لتاريخ العلاقات العراقية التركية ، منذ استقلال العراق عن السيطرة العثمانية ولغاية عام 2003 ، نجدها تؤشر علاقات ايجابية وحرص البلدان على استمرارها دون عقبات ، رغم بعض الاختلافات في وجهات النظر، وحتى بعض التصريحات لبعض القيادات التركية التي لم تكن اكثر من تصريحات لم تترجم على ارض الواقع باي اتجاهات عدوانية لذلك يمكننا القول ان لتركيا اطماعاً في الحصول على مكاسب في العراق ،

وهذا لايعكر صفو العلاقات اذا ما استطاع العراق ان يحول هذه الاطماع الى مبادلة منافع ومصالح . خلاصة القول : ان تاريخ العلاقات مع الجارة تركيا يمكن ان يكون مفتاحاً لعلاقات اعمق على صعيد الحفاظ على حسن الجوار بين البلدين ، اذا ماتم معالجة او تجاوز بعض المشاكل ، سيما ما يتعلق بموضوع امن الحدود (الاكراد الاتراك – الحزب العمالي الكردستاني PKK) بين البلدين في اطار مصلحة البلدين الجارين ونحن نجد ان لامشاكل ممكن اثارتها مع تركيا توازي حرمان العراق من المياه ، ولكن هذه لايلغي امساك بعض الاوراق في تركيا ولكن بحذر دقيق وسرية لأغراض المبادلة عند الحاجة .

رابعاً: تحاول تركيا دائما ابراز اهمية موقعها الجيوبوليتكي كحلقةوصل بين الغرب والشرق ، الا ان هذا الموضوع غير وارد على ارض الواقع دون ارتباط موقعها بالموقع الجغرافي للأرض العراقية ، لذا لايمكن ان تكون تركيا ولاسوريا حلقة الوصل بين الشرق والغرب دون الجسد العراقي ، ويمكن لصانع القرار السياسي العراقي أن يلوح لتركيا ولغيرها بان مسألة كونها حلقة الوصل بين الشرق والغرب وان علاقاتها التجارية مع الشرق سيما مع منطقة الخليج العربي الواعده كمنطقة اقتصادية او العالم الشرقي لايمكن ان تصبح حقيقة دون العراق كونه المكمل للموقع الجغرافي التركي.

السياسات العراقية المحليـــة

لابد لصانع القرار العراقي وهو يبحث في التحديات الاقليمية والدولية التي تواجة العراق بشأن ازمة المياه ان يفتش عن بعض جوانب الحل او التقليل من حدة ازمة المياه على العراق وشعبه ، عبر البحث عما في الواقع العراقي من امكانات لأغراض الحد او التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية او السياسات المائية التركية الايرانية السورية على العراق وذلك من خلال :

1. اهمية التخطيط لترشيد استهلاك الموارد المائية من خلال اتباع الطرق الحديثة، سواء طرق الري في الزراعة من خلال الاتساع بطرق الري بالتنقيط

أم بالرش وكذلك طرق نقل المياه من الانهار الرئيسية والفرعية الى الاراضي الزراعية عبر جداول وقنوات معلقة او مبطنة.

2. ان للعراق مخزوناً كبيراً من المياه الجوفية التي لايستهان بها ، لذا فان التوسع في الاعتماد على المياه الجوفية في مناطق العجز المائي من اجل استخدامها في مجال الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري ، هي احدى الوسائل المهمة في معالجة او تجاوز ازمة المياه .
3. ضرورة وضع الدراسات العلمية والتحقق من جدواها الاقتصادية ، خاصة ما يتعلق بالاتجاهات الخاصة لتحليه مياه البحر او مياه المصب العام (البزل العام) او النهر الثالث بين دجلة والفرات للأغراض الزراعية والبشرية .
4. نجد من الضروري دراسة موضوع كري نهري دجلة والفرات لأغراض توسيع طاقتهما التخزينية من المياه ، وبناء سدود ونواظم في الاجزاء الوسطى والجنوبية لكل من نهري دجلة والفرات (العمارة ، والناصرية) بهدف التحكم في كميات المياه المتسربة نحو شط العرب وبالشكل الذي يقلل والى اقصى حد من هدر المياه باتجاه الخليج العربي عبر شط العرب.

ان الاتساع في هذه البدائل ومايفرزه العقل العراقي من بدائل قد تكون اغفلتها الدراسة وبشكل علمي وتخطيطي يمكن ان يساعد العراق في التقليل او تجنب كوارث حقيقية في العقود القادمة في حالة البدء من الان في التفكير والتخطيط والتطبيق لمثل هذه البدائل.

الخاتمة

ان نظرة متفحصة لمشكلة نقص المياه في العراق ، تؤكد ان ابرز اسبابها الرئيسية هي : العوامل الطبيعية المرتبطة بالموقع الجغرافي للعراق ، الذي اثر في جانبين : الاول مناخي حيث فرض هذا الموقع القاري البعيد عن تأثير البحار مناخاً قارياً قاسياً ، وما عمّق هذا العامل هو التغيرات في درجات الحرارة على كوكب الارض (الاحتباس الحراري) كذلك فقد فرض الموقع الجغرافي للعراق موقع جوار لايحسد عليه ، خاصة وان منابع انهاره الرئيسية وروافدها وشرايين حياته تنبع من خارج حدوده (دول الجوار) التي ما انفكت تمارس سياسات مائية ضارة بالعراق ، كما ارتبط جانب كبير منها بعوامل سياسية او موازنات تغيرات اقليمية ودولية متلاحقة . تلك المتغيرات التي القت بظلالها على دفع دول الجوار بأتباع سياسات مائية في القسوة والتي شكلت مخاطر جديدة على واقع الحياة الزراعية في العراق ان على صانع القرار في العراق الادراك والتنبه الى ضرورة معالجة هذه المشكلة بالطرق والوسائل السياسية والدبلوماسية ، وكذلك الاستفادة مما يتوفر في الجسد العراقي من مقومات قوة اقتصادية او سياسية او امنية لغرض مبادلتها عند التعامل مع دول الجوار ، وبالاتجاهات التي تشجعهم وتدفعهم الى تعديل سياساتهم المائية تجاه العراق ، كذلك لابد لصانع القرار في العراق من أدراك اهمية تأمين الامدادات المائية من تركيا خاصة ، وجعل هذا الامر يرقى فوق كل الاعتبارات السياسية والامنية و الصراعات الاقليمية والدولية لان مصالح العراق المائية فوق كل اعتبار.

المصادر والهوامش

1. عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي ، بغداد ، 2009، ص.7
2. Arthur N.strahler , Modern physical Geography , university of Chicago ,1983 p80
3. قناة MBC النشرة الاخبارية لمساء السبت 2012./12/8
4. د.قاسم شاكر محمود الفلاحي، الانهار العربية الدولية ، اوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مركز المستنصرية الدراسات العربية الدولية. ندوة علمية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،2009 ص.[13]
5. خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1990ص.[36]
6. عبد العزيز شحادة المنصور،المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2000 ص.[149]
7. شاكر صابر ، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة ، بغداد، 1955 ص[189].
8. عوني عبدالرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية التركية 1932 -1958 ، مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل، 1986 ص.[250]
9. خليل ابراهيم الناصري ، مصدر سابق ص.[102]
10. خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1979 ص.180
11. عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 2009 ص.114
12. محمد احمد السامرائي ، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية ، دار شؤون الثقافة العامة ، بغداد ، 2001 ، ص.14
13. عباس فاضل السعدي ،مصدر سابق ص.115

14. نوار جليل هاشم ، سد اليسو التركي واثره على الموارد المائية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد ، 2007 ص.12
15. عبدالعزيز الساعاتي ، جغرافية تركيا ، ص.14
16. صباح محمود محمد واخرون ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، 1998 ص.34
17. باسم عبدالعزيز الساعاتي ، جغرافية تركيا ، جامعة الموصل ، الموصل ، ص.16
18. صباح محمود ، مصدر سابق ص.16
19. محمود عيسى سليمان ، رؤية مستقبلية لحل اشكالية المياه بين تركيا والعراق ، رسالة ماجستير مقدمة جامعة سانت كلمنت ST.Clement بغداد ، 2007 ص.33
20. محمود عيسى سليمان ، مصدر سابق ، ص66-68